مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد 08 العدد 01 جانفي 2025 ص ص 181ـ199
ر س ع و (ISSN): 2602ـX618 / ر س ع و إ (E-ISSN): 2710ـ8031

الحكام العامون في الجزائر: نحو شرعنة القوانين الاستعمارية الفرنسية (1881-1891)

The Governors-General in Algeria: Towards the Legalization of French Colonial Laws (1881-1891)

حنيفي هلايلي [1]♦، صورية متاجر [2]

[1] جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، hanifi_andalous@yahoo.fr

[2] جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، sorayabiblio@gmail.com

تاريخ الإرسال:2024/12/30	تاريخ القبول: 2025/01/18	تاريخ النشر: 2025/01/31

الملخص باللغة العربية:

تحاول هذه الدراسة تتبع السيرة الذاتية للحاكم العام الفرنسي بالجزائر لويس تيرمان ، و الذي يعتبر مهندس سياسة الحكم المدني بالجزائر خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة. ففي عهد تيرمان تصاعد ت فكرة الجزائر فرنسية ، و بروز شعار جزائر جزائرية من منظور كولونيالي . إن نص التأبين الذي حرره الموظف الإداري بعمالة قسنطينة روبير أشيل(Achille,Robert) حول السيرة الذاتية لتيرمان والتي جاءت بعيدة نوع ما عن تاريخ وفاته بنحو عشر سنوات في اطار تأبين من نوع خاص ، ندرك قيمة أعمال هذا الرجل ، حيث أبرز الخبرات و الإنجازات السياسية و الإدارية لهذا الحاكم في تسيير شؤون المستعمرة الجزائرية بمقتضى صدور طائل من المراسيم و القرارات التي أقرها طيلة العشر سنوات من حكمه. حاصل الأمر أن الإنجازات المقدمة من طرف هذا الحاكم جاءت ملخصة في نص التأبينة ، من وجهة نظر مستوطن فرنسي.إذ ركز هذا المستوطن الفرنسي على محطات أساسية ضمن الإنجازات الإستعمارية في سياق التشريعات الاستعمارية الكبرى لتيرمان.

الكلمات المفتاحية: البيوغرافيا ، الحكام العامون ، الجزائر ، الاحتلال الفرنسي ، لويس تيرمان

Abstract: This study aims to trace the biography of the French governor-general in Algeria, Louis Tirman, regarded as the architect

♦ المؤلف المرسل

of civil governance policy in Algeria during the French Third Republic. Under Tirman's administration, the idea of "French Algeria" gained prominence, along with the emergence of the slogan "Algerian Algeria" from a colonial perspective.

The eulogy written by Robert Achille, an administrator from the Constantine prefecture, approximately ten years after Tirman's death as part of a special tribute, highlights the significance of this man's work. The text underscores Tirman's political and administrative expertise and accomplishments in managing the affairs of the Algerian colony, through the promulgation of numerous decrees and decisions during his ten years of governance.

Ultimately, Tirman's achievements are summarized in this eulogy from the perspective of a French settler. The settler focused on key milestones of colonial accomplishments within the context of the major colonial legislations initiated by Tirman.Keywords: **Algeria, Biography, French occupation, Governors General, Tirman**

مقدمة:

بقطع النظر عن أهمية البيوغرافيا في الكتابة التاريخية ، فإن المؤرخ و عالم الاجتماع الفرنسي فرانسوا سيميان François Simiand (1873-1935) صرح في مقال له : " المنهج التاريخي و العلوم الاجتماعية" في عام 1903 ، حول هذا الجدل ، الذي سماه أصنام قبيلة المؤرخين الثلاثة(Les trois idoles de la tribu des historiens)، و يقصد بهم:

" الصنم السياسي" و " الصنم الفردي" ، و " الصنم الكرونولوجي" [1]. و هو بالتالي يطرح فكرة حرق أصنام قبيلة المؤرخين ، و يقصد بها عقم البيوغرافيا التي هي فرع من التاريخ العام ، التي تبرز عقم التأريخ بأسلوب التسلسل الحدثي.

إن السيرة الذاتية للحاكم العام الفرنسي لويس تيرمان(1881-1891) Tirman, Louis -) التي اخترناها كنموذج للدراسة فيما يتعلق بشرعنة القوانين الاستعمارية

[1]François, Simiand, « Méthode historique et science sociale. Étude critique d'après les ouvrages récents de M. Lacombe et de M. Seignobos », In, Revue de synthèse historique, février 1903, pp. 1-22, / avril 1903, pp. 129-157.

،تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق المنشورة في الدوائر الفرنسية و المتعلقة بشخصية ادارية و سياسية في رتبة حاكم عام للجزائر في فترة أواخر القرن التاسع عشر ، و هي الفترة التي تعتبر مؤشر لتصاعد فكرة الجزائر فرنسية ، و بروز شعار جزائر جزائرية من منظور كولونيالي . ومن خلال هذا التوصيف تدخل هذه البيوغرافيا في أدب الاعتراف بجميل صانع الحدث بأسلوب تشويقي بواسطة ابراز الخبرات و الإنجازات السياسية و الإدارية للحاكم لويس تيرمان في تسيير شؤون المستعمرة الجزائرية بمقتضى صدور طائل من المراسيم و القرارات التي أقرها طيلة العشر سنوات من حكمه.

: 1- خصائص نظام الإدارة الإستعمارية قبل فترة لويس تيرمان:

يعتبر مرسوم 22 جويلية 1834 ، نقطة ارتكاز في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر ، فقد بدأ الاحتلال الشامل الذي يتطلب مواكبة الحركة الاستيطانية تحت رعاية إدارة الاحتلال. لقد كان الاستعمار يعمل على إحداث شعار فرنسا الكبرى ، لكن بشعبين ، و الجزائر جزء من التراب الفرنسي ، لكن شعبها خارج القانون الفرنسي. وفي هذا السياق لخص الجنرال لاموريسيار Jean Christophe de Lamoricière (1806-1865) ، موقف الساسة الفرنسيين من الاستيطان بقوله: " من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين ، و ذلك أننا لا نستطيع أن نثق ثقة تامة بالأهالي ، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا علينا ، فإخضاع الجزائريين لسلطتنا ما هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال و الفتح الحقيقي ، و لكي نتمكن من تثبيت أقدامنا في الجزائر ، يجب إسكانها بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة. [(2)]"

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على فترة حرجة من تاريخ الجزائر و هذا في فترة الحاكم العام الفرنسي لويس تيرمان ، الذي جاء خلفا لألبير جيريفي(Albert Grévy)(1879-1881) . لقد ألغى هذا الحاكم القسم الأكبر من الإدارة العسكرية بجرة قلم ، فوضع منطقة التل الجزائري كلها تحت سلطة هيئة مرتجلة من المحافظين و رؤساء البلديات الأوروبيين ، إذ بلغت 196 بلدية كاملة و 77 بلدية مختلطة في أواخر سنة 1881[(3)]:تم تعيين ألبير من طرف أخيه رئيس الجمهورية الفرنسية جيل جيريفي Julles Grévy(1879-1887).كما يعد أول رجل مدني استلم مهام الحاكم العام في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة . لقد اتسم عهده بالتناقضات و عدم اللامبالاة في تسيير شؤون

[(2)] عبد الحميد ،زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ،ط4 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007 ، ص 154.

[(3)] أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة(ترجمة: عيسى عصفور) ، ط1 ، بيروت- باريس ، منشورات عويدات 1982.ص ص 80-81.

المستعمرة ، و خلال فترة حكمه تم التوقيع على معاهدة باردو التي بموجبها تم فرض الحماية الفرنسية على تونس في 12 ماي 1881[4].

ارتبط تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر بأول زيارة رسمية لمسؤول فرنسي في حجم الإمبراطور نابوليون الثالث Napoléon III [5] ما بين 17 و 19 سبتمبر 1860 ،و أثناء زيارته أبدى الإمبراطور تقديره للجزائريين و شكك في أعمال السلطات المدنية ، و بعد عودته مباشرة إلى فرنسا أصدر مرسوم في 26 نوفمبر من نفس السنة ،ألغى بموجبه وزارة الجزائر و المستعمرات[6] و أعاد العمل بنظام الحكومة العامة.

واضح من أن هذا النظام قد أضر بمصالح المعمرين الصغار ، و لا يخدم أيضا مصالح الجزائريين الذين أبعدوا عن المشاركة في المؤسسات العليا للمستعمرة. و كإجراء عاجل و تهدئة النفوس ،أرسل الإمبراطور برسالة إلى الحاكم العام بيليسييه Jean-Jacques Pélissier [7] مؤرخة في 6 فبراير 1863 ، يخاطب من خلاله الجزائريين:" يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم و نهبهم ، و لكن لجلب لهم منافع الحضارة... فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة و لكنها مملكة عربية.[8] " إن سياسة المملكة العربية ، لم تكن سوى مملكة الرأسماليين و رجال المال الباريسيين ، أما المعمرين الصغار فقد عادوا هذه السياسة لأنها حرمتهم من أراضي الجزائريين و أبعدتهم عن السلطة. لقد ظهرت المعارضة الأوروبية في الجزائر لنظام نابوليون الثالث ابتداء من إلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات سنة 1860 ، و اتخذت شكلين من أشكال النضال:

- المطالبة بالاستقلال الذاتي للجزائر و إقرار نظام الارتباط و الدمج.
- عودة النظام المدني و التمثيل النيابي[9].

مما يلاحظ على سلوك المعمرين أنه لم يكن يهمهم الاستقلال الذاتي ، و ما الإدماج بالنسبة لهم سوى وسيلة للوصول إلى السلطة و الحصول على مزيد من أراضي

---

[4] Andrieu, Henri, Petite histoire de l'Algérie, Miliana, imprimerie .A. Legendre, 1894, p.73.

[5] هو شارل لويس نابليون بونابارت(1808- 1873) ، كان رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852) ثم إمبراطورا لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث(1852- 1870).

[6] تأسست وزارة الجزائر و المستعمرات في 24 جوان 1858 ، و في 31 أوت 1858 تم إلغاء صلاحيات الحاكم العام بالجزائر ، و هذه التجربة التي دامت سنتين كانت تسع وزارات تسيرها من باريس ، شكل فوضى عارمة في التسيير ، حيث لا معرفة لهؤلاء بأوضاع الجزائر و بأحوالها.

[7] حكم بليسييه الجزائر مرتين ، الأولى (ماي- ديسمبر 1951) ، و الثانية (1860-1864).

[8] Julien, Ch.A, Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871), P.U.F.Paris, 1964.pp.424- 425.

[9] Mallarmé, André, L'organisation gouvernementale de l'Algérie, chevalier-marcesq, Paris, 1901, p.56.

الجزائريين ، و ما دفاعهم المزعوم عن الجزائريين من خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر (1866-1869) سوى ذريعة لضرب العسكريين و المكاتب العربية و وضع الشعب الجزائري تحت سلطتهم مباشرة.

لقد وضع مرسوم 24 نوفمبر 1871 تنظيما جديدا ، فأصبحت مناطق التل الجزائري تشمل أنواعا مختلفة من البلديات:

- بلديات ذات صلاحيات كاملة: تخضع للقانون العام ، يقطنها الأوروبيون بنسبة كبيرة.
- بلديات مختلطة ، أغلبية سكانها من الجزائريين.
- بلديات أهلية: تشمل الدواييير ، و التي تشكلت بفعل قانون سيناتوس كونسولت في 12 أبريل 1863.

و الجدير بالإشارة أن هذا التنظيم استهدف استغلال الجزائريين بأبشع الطرق من طرف المعمرين ، حيث أصبحوا أوصياء على الجزائريين . و هكذا استمر أسلوب سلب و نهب عقارات القرى الجزائرية ، باسم البلديات ، فحسب التعبير المحلي تعيش من:" أكلها للجزائريين". حسب تعبير جول فيرى Jules Ferry (1832-1893)الذي عبر عن هذه السياسة العنصرية للبلديات الكاملة بأنها: " استغلال لابن البلد على المكشوف ". [10] فكان رؤساء البلديات الفرنسيون يعبثون بالقرارات كما يشاؤون ، وقد تركوا بدون رقابة ، يتصرفون بالموازنة لصالح المعمرين ، و يفرضون الرسوم على المكلفين من الجزائريين كما يفرض عليهم منطق الاستعمار. و الجدول التالي يوضح بجلاء تطور أعداد البلديات في الفترة الممتدة ما بين 1881-1891:

جدول رقم (1) عدد البلديات الكاملة و المختلطة:(1881- 1891) [11]

السنة	بلديات كاملة	بلديات مختلطة
1881	194	77
1884	209	75
1886	232	78
1891	249	73
1900	261	//

[10] أجيرون ، المرجع السابق ، ص 81. .

Ageron, Charles Robert, Les Algériens musulmans et la France: (1871-1919,), Presses Universitaires de France, 1968, T1, p.46.

[11] Ibid. p.16.

المجموع	1145	303

إن هذا التنظيم يشكل بوضوح تام تكريس سياسة سلطة الأقلية الأوروبية على الشعب الجزائري ، بحيث أضحى نصف مليون مستوطن أوروبي سنة 1891 يحكم أكثر من 3.5 مليون جزائري. إن فكرة مصادرة أراضي القبائل الجزائرية الثائرة ، قد تم تطبيقها في عهد الحاكم العام بوجو Thomas Robert Bugeaud (1840-1847) بواسطة مرسوم 31 أكتوبر 1845 ، الرامي إلى مصادرة الأملاك العقارية و المنقولة للذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا

أو ضد القبائل المتعاونة معها. و كان الهدف من هذه المصادرة هدفين أساسيين:

1- قمع المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بكل الأشكال المتاحة للغزو.

2- الحصول على المزيد من الأراضي ، و خاصة أراضي العرش التي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني.

و الظاهر أن الكولون حققوا حلمهم للولوج في هذه الأراضي بواسطة قانون وارنيWarnier الصادر في 26 جويلية ،1873 و الذي يعتبر أول جريمة اقتصادية لا تعوض في حق الجزائريين بحيث كان يرمي إلى فرنسة الأراضي الجزائرية و إخضاعها للنظام الضريبي. مكن هذا القانون الاستعماري المعمرين من إقامة الملكية الفردية في أراضي العرش وعلى إثرها بدأ مسلسل القضاء على وحدة البنية القبلية للجزائريين[12]. بعد ذلك تحقق حلم المعمرين في إقامة النظام المدني بالجزائر ، و تحصلوا على الامتيازات الهامة في المجالس العامة و البلديات ،و في العدالة و الاقتصاد ، و في المؤسسات الحكومية خلال عهد الجمهورية الثالثة ، فأخذوا يعملون من أجل الإدماج الإداري التام للجزائر مع المتروبول بفرنسا. نشط الاستيطان الحر ، الذي سهله القانون السالف الذكر أو قانون المستوطنين حسب التعبير الجزائري أنداك ، و ما تبعه من إصدار القانون المتمم له في 22 أبريل 1887 الذي اشتهرا عند الجزائريين بقانون الفرنسة و الذي نص صراحة بأن تكون الراضي الجماعية في متناول المحتكرين ، و هو ما أدى بالنائب

[12] كتب فارني تقريرا مفصلا حول الأراضي الزراعية قدمه كمشروع للجمعية الوطنية الفرنسية في 4 أبريل 1873 ، سمي بمشروع القانون العقاري الذي حمل اسمه بما بعد ، و ركز على الإحصائيات بالدرجة الأولى ؟ ، حيث ذكر بأن الأرض الزراعية في العهد العثماني بلغت 40 مليون هكتار منها 14 مليون هكتار في المناطق التلية و 26 م/هـ في الصحراء. للمزيد من التفاصيل ، يرجى مراجعة:

Estoublon,Robert, Adolphe, Lefebure ,Code de l'Algérie 1830-1895,Adolphe Jourdan,Librairie,2d,Alger 1896,p.74.

بيردو(Burdeau) بأن يصرح في تقرير له إذ بين أخطاء السياسة الفرنسية بقوله:" لقد آن أوان السماح للأوروبي بالتوغل في كل مكان.[13]"

جاء هذان المرسومان لحل المرسوم الإمبراطوري السابق ، وكان هذا كله يجري إلى سرعة تفكيك أراضي الشيوع و تسهيل قابلية انتقال أراضي الجزائريين الشركاء في الملكية بحجة إلغاء الملكية الجماعية. و بالرغم من الاستيطان الرسمي الذي أقرته الإدارة الاستعمارية و تجنيس يهود الجزائر الجماعي[14]. تبين أكثر أن عدد الأجانب سيفوق على عدد الفرنسيين ، لهذا سنت الإدارة قانون 26 سبتمبر 1889 ، الذي بموجبه تم إقرار الجنسية الفرنسية على جميع أبناء الأجانب غير الفرنسيين و سمي بالتجنيس الأوتوماتيكي[15].

مما لاشك فيه أن المعمرين هم الخلفاء الطبيعيون للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، و هم رأس الحربة بالنسبة للإمبريالية الفرنسية في عهد الجمهورية ، لذلك لم تتخلى عن تحقيق مطالبهم باستمرار على حساب الشعب الجزائري. و في هذا الصدد ، يصف كاسفير ياكون Xavier,Yacono الفترة التاريخية الممتدة ما بين 1870-1900 بأنها: " فترة الإمبريالية الفرنسية الكبرى ، حيث انتصرت خلالها قوى التوسع على قوى المعارضة في فرنسا. و خلال هذه المرحلة الكولونيالية تمكنت فرنسا من السيطرة على أجزاء من العالم قدرت مساحتها 11 بـ مليون كلم ^{2} .[16]"

تعتبر فترة الإلحاق و دمج الجزائر في المتروبول الفرنسي من ناحية الكتابة التاريخية شحيحة على مستوى الطرح و التفسير العلمي ، وهو الأمر الذي دفع الباحث الفرنسي كنيث فين(Kenneth Vignes) سنة 1958 من معالجة الموضوع في أطروحة جامعية حول سياسة الدمج و الإلحاق الذي شهدته الجزائر كخلفية سياسية و إدارية للتنظيمات الجديدة التي مارستها الجمهورية الفرنسية الثالثة في اطار الحكم المدني [17].و بالرغم من اعتراف الباحث نفسه بالصعوبات التي ألمت بالبحث فيما يتعلق بالوثائق و ما يدور في

---

[13] Ageron, Charles Robert, Ibid. p.177.

[14] أقر مرسوم كريميو(Crémieux) تجنيس يهود الجزائر في 24 أكتوبر 1870. ينظر:

Laure, Blévis, « en marge du décret Crémieux. Les Juifs naturalisés français en Algérie (1865 - 1919) », In, Archives Juives, 2012/2 (Vol. 45), pp. 47 – 67.

[15] أجيرون ، المرجع السابق ، ص 93.

[16] Xavier, Yacono, Histoire de la colonisation française, P.U.F, Paris, 1973, p.45.

[17] Kenneth, Vignes, Le Gouverneur général Tirman et le système des rattachements, échec d'une expérience tendant à l'assimilation administrative de l'Algérie, Thèse principale pour le doctorat ès-lettres, présentée à la Faculté des lettres de l'Université de Paris, 1958,431p.

فلك نظام الحكم و طبيعة الإدارة المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة ، إلا أنه أنجز أطروحته الجامعية ، وحاول من خلالها الدفاع عن انجازات تيرمان نظير خدماته في الجزائر طيلة العشر سنوات. وخلال إدارة هذا الرجل ، تعرضت الجزائر تدريجيا للإدماج بمعنى الإلحاق ،وذلك خلال الفترة الممتدة من 1881 و إلى غاية نهاية القرن ،حيث أصبحت جميع القضايا الجزائرية تعالج مباشرة من طرف المتربول بباريس.

و على غرار ذلك أضحى الحاكم العام حبر بلا ورق ، و هو ما أدى بجول فيري Julles Ferry(1832-1893) بتقديم التعبير التالي: « Inspecteur de la colonisation dans le palais d'un roi fainéant" مفتش بالمستعمرة كأنه في قصر ملك خامل "[18].

أرادت فرنسا من هذا النظام كله أن تجعل الجزائر ممثلة في ثلاث مقاطعات فقط ، بهدف السيطرة على الجزائريين و القضاء على هويتهم الشخصية ، لذلك طرح الباحث الفرنسي كنيث إشكالية الكتابة في هذه الفترة و جعلها من الصعوبة بمكان على المؤرخين بسبب العراقيل التي يسببها البحث الأرشيفي المبعثر على عديد الوزارات و الذي يتميز بعدم التسلسل و التنظيم. و قد طرح السؤال التالي: ماهي أسباب هيكلة النظام الجديد في الجزائر؟ فمن خلال رؤية الباحث التاريخية و بالنظر للمادة التي اعتمدتها في الكتابة أرجعها إلى ثلاث نقاط جوهرية:

1- النشاط المستمر للمعمرين من أجل إنجاح عملية إدماج فرنسيي الجزائر و الاستحواذ على الأراضي الخصبة للجزائريين ، و استعمالهم كخماسة لديهم ، مع تحويل القبائل إلى مجموعة دواوير يسهل التحكم فيها بسهولة.

2- المطالبة المستمرة للنخبة و القيادة الجزائرية من أجل المناداة بالعدالة إلى جانب المعمرين.

3- الدعاية الواسعة ليهود الجزائر المطالبين بالإدماج الكلي في اطار تطبيق مرسوم كريميو.

كانت هذه الأنشطة تجري رحاها في فلك حكومة قمبيطةLéon Gambetta [19] و الحاكم العام تيرمان[20]. إن سيطرة الكولون أدت إلى مزيد من حدوث مأساة للجزائريين ، الذي شاهدوا بأم أعينهم مصادرة أراضيهم خاصة بعد فشل ثورة 1871 ، أما قانون وارني

---

[18] رجل سياسي فرنسي ، عمدة باريس بعد سقوط النظام الإمبراطوري ، تقلد مهام وزارة التعليم العام و الفنون الجميلة عدة مرات ما بين(1879-1883). إنه صاحب إلزامية التعليم و مجانيته تحت غطاء العلمانية ، و أحد رواد الهوية الجمهورية الفرنسية. ترأس مجلس الوزراء مرتين(1880-1881/1883-1885). حملت عديد المؤسسات التعليمية الفرنسية اسمه ، و التي بلغت 642 حسب إحصاء 2015. يراجع حول تأبينيته:

Le Journal universel « L'Illustration » dans son Nº 2613, paru le 25 mars 1893

[19] رجل سياسي فرنسي ، رئيس مجلس النواب ما بين 1879-1881 ، ثم رئيس مجلس الوزراء ما بين 1881-1882.

1873 فقد ألزمهم نهاية المطاف ببيع أراضيهم و التخلي عنها تحت طائل تشجيع الملكية الفردية و سهولة انتقالها للأوروبي الذي أصبح المالك الحقيقي لها ، لذلك اضطر معظم الجزائريين إلى التخلي عن أراضيهم بيعا و مصادرة و رهنا لفائدة المستوطنين الجدد. إن ظاهرة تركيز ملكية الأرض في يد أقلية أوروبية من المعمرين الكبار الذي كانت لهم الفلاحة مشروعاً بدأ مع بداية الاحتلال ، و اشتد في عهد الجمهورية الثالثة. إننا أمام رأسملة الفلاحة الجزائرية. كانت هناك محاولة إخضاع التعليم للدائرة الفرنسية ، في عهد الإمبراطورية الثانية. لكن المحاولة باءت بالفشل حسب تعبير كنيث .[21]

تعد هذه التفسيرات المقدمة من طرف الباحث الفرنسي غير صحيحة ،لأنه في سنة 1871 ألغي التعليم بالنسبة لمعظم الجزائريين ، حيث يشير ياكونو بأن المدارس العربية الفرنسية الموجودة في الشلف(Orléonville) و التي أسستها المكاتب العربية تحت إدارة الحكم العسكري نزل عدد تلاميذها إلى الصفر سنة 1869 ، بعد أن كان هذا العدد يمثل 110 تلميذ ، و ذلك عندما أصبحت منطقة القبائل تحت سلطة القضاء المدني[22].

و الحقيقة التاريخية المسجلة في هذا الإطار أنه في سنة 1830 كان معظم الجزائريين يعرفون القراءة و الكتابة ، ليصبحوا بعد نصف قرن من الاحتلال يعيشون تحت ربقة الجهل و الأمية.

إن نظام الامتيازات الممنوح للجزائريين في هذا النظام الجديد خول لهم حرية التصرف في أراضيهم بكل الوسائل لكن الواقع عكس خسارة أراضيهم أمام ثقل الضرائب الملقاة على عاتقهم ، و لم تكن العدالة في صالحهم بالموازنة مع المعمرين ، و هذا راجع بالأساس إلى كراهية الفرنسي لكل ما هو عربي مسلم و الكراهية و العداء الدفين للمحتل تجاه الشعب الجزائري.

لقد أوضح عالم الاقتصاد الفرنسي لوروي بوليوPaul Leroy-Beaulieu (1843-1916) هذا الأسلوب الخطير بأنه سيؤدي إلى حدوث إيرلندا أفريقيا من جديد خلال هذه الفترة المظلمة التي شهدها نظام الإلحاق[23]. لقد تبين لنا عند مراجعتنا لما كتبه المؤرخ الفرنسي أجيرون بخصوص تعيين هذا الحاكم ، ما نصه: " و في عهد والي عام مثل تيرمان ، أصبح النواب ذوو النفود أمثال طومسون أوجين هم أسياد الجزائر الحقيقيون ، و طلبوا كذلك رغم ردة الفعل العنيفة في فرنسا ضد الممارسات الإدارية و السياسية في جزائر

---

[20] Kenneth, Vignes, op.cit. pp.87-110

[21] Ibid., p.147.

[22] عبد القادر ، حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، ط 1 ،الجزائر: دار الأمة ،1999 ،ص 55.

[23] أسس هذا العالم في سنة 1881 الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات ، و هو صاحب فكرة الإدماج التدريجي للجزائريين ، حت يتم ذوبان عناصر هويتهم نهائيا.

المستوطنين" [24]. أقر مرسوم 27 سبتمبر 1880 تحويل صلاحيات ضباط المكاتب العربية في مناطق التل إلى إداريين مدنيين ، و أصبح الجنوب من اختصاص السلطات العسكرية.

و السؤال الذي يطرح بخصوص مسألة الإلحاق و الدمج ، هل تطورت المستعمرة الجزائرية في ظل نظام الإلحاق ؟ بالرغم من أن الجزائر اعتبرتها قوانين 1834 و 1848 أرض فرنسية ؟ إن قانون 26 أوت 1881 فتح تجربة الإلحاق و أصبح الوالي العام أداة تنفيذية ، فهو يمتثل أمام مساءلة وزراء باريس ، الذين يقررون شؤون المستعمرة من دون معرفة قضايا الجزائر. لقد أدت في حقيقة الأمر إلى نتائج سخيفة ، و بالتالي كان تيرمان بالنسبة لهم أحسن موظف مركزي حتى النخاع ، فكانت مهمته الرئيسية ،إرسال التوصيات و التعليمات و التقارير مباشرة إلى الوزارات المختصة في باريس.

حاول الحاكم العام تيرمان تنظيم شؤون المستعمرة الجزائرية من الناحية المالية فطلب ميزانية للجزائر المقدرة بـ 50 مليون فرنك لتنفيذ مشاريعه فعارضه الساسة الفرنسيون بباريس بالرفض ، مما أدى بالتأخير الرسمي للاستعمار الذي كانت من جراء هذا النظام الذي لم يعد يهتم بالجزائر ، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت تعبد الطرقات سنويا بمعدل 31 كلم ، والمستفيد الوحيد في هذه العملية كانت خطوط السكك الحديدية حيث قفزت من 1288 كلم سنة 1879 إلى 2816 كلم في 1890[25]. وبفعل هذه السياسة أصبحت الجزائر تثقل كاهل ميزانية فرنسا ، حيث بلغت سنة 1882 حوالي 63 مليون فرنك أي بمعدل 19%.لكن الصحف بالجزائر تحدثت عن استغلال المحمية تونس لميزانية الجزائر فأصبحت حسب تعبيرهم بالمقاطعة الرابعة [26]. و الظاهر من هذا كله أن الجزائريين كانون يعيشون في مناطق الظل و التهميش.

عندما نتمعن في نص التأبين الذي حرره الموظف الإداري بعمالة قسنطينة روبير أشيل(Achille,Robert) [27] حول السيرة الذاتية لتيرمان والتي جاءت بعيدة نوع ما عن تاريخ وفاته بنحو عشر سنوات في اطار تأبين من نوع خاص [28]، ندرك قيمة أعمال هذا الرجل. فنقرأ في بداية مطلع النص التأبيني مقولة المارشال بوجو:" لا يوجد استعمار

---

[24] أجيرون ، المرجع السابق ، ص 83.

[25] Kenneth, Vignes, op.cit. pp.234.

[26] Ibid.pp.272-274.

[27] ضابط في شؤون الحالة البلدية و رئيس بلدية قسنطينة ، ساهم في نشر عديد المقالات في المجلة الأفريقية و الجمعية الأثرية لقسنطينة التي بلغت 12 دراسة. تم تأبينه في مجلة الجمعية الأثرية لقسنطينة ، ينظر:

Nécrologies; « Achille Robert [1851 + 1931] » ; In, *RSAC, n°60*, 1930-1931, pp. 356-360.

[28] Robert (Achille), Biographie de Tirman [1837 + 1899], In, RA, n°53, 1909, pp. 67 – 85.Biographie de Louis Tirman, gouverneur général de l'Algérie, par A. Robert de Achille-Georges-Evariste Robert | 1 janvier 1907..

حقيقي حتى نوطن العائلات بالأرض". و السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ، لماذا تم اختيار هذه الشخصية كمجال للدراسة ؟ ماذا قدم تيرمان الفرنسي من خدمات في فترة لا تتجاوز العشر سنوات من حكمه ؟ ماهي التحولات الجديدة للنظام الجديد في الجزائر ؟ هل تطورت الجزائر في ظل نظام الإدماج و الإلحاق ؟

حاصل الأمر أن الإنجازات المقدمة من طرف هذا الحاكم جاءت ملخصة في نص التأبينة ، لكن من وجهة نظر مستوطن فرنسي ، لذلك ارتأينا معالجتها وفق ما نراه مناسبا في مجال التحليل والدرس التاريخي. لقد ركز المستوطن الفرنسي أشيل على محطات أساسية ضمن الإنجازات الكبرى لتيرمان تمثلت في ما يلي:

- السكان و تأسيس المراكز الإستيطانية.
- انجاز منظومة سجل الحالة المدنية للجزائريين.
- مكافحة أفة الفيلوكسيرا و الجراد و الإنجازات المقدمة لصالح الزراعية.
- تنظيم و تنمية القطاع الغابي مع الاهتمام بالتشجير.
- انجازات الأشغال العمومية الكبرى.
- اخضاع الثورات في قطاع الجنوب الوهراني في اطار العمليات العسكرية.

2.- سيرة لويس تيرمان و إنجازاته كحاكم عام للمستعمرة الجزائرية:

ولد لويس تيرمان بميزيار الفرنسية (Charleville-Mézières) في 29 جويلية 1837 ، و توفي بفرنسا في 2 أوت 1899 ، تحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق ، و خلال مرحلة نشاطه السياسي و الإداري ، تقلد أول منصب كمستشار بولاية الأردن(Ardenne) سنة 1863. عينه رئيس الحكومة الفرنسية قمبيطة كمستشار للدولة. و بسبب حنكته الإدارية عينه رئيس الجمهورية الفرنسية جيل جيريفي حاكما عاما للجزائر بمرسوم مؤرخ في 26 نوفمبر 1881[29]. خطط تيرمان مدة توليه الحكم العام بالجزائر لمشروع استعماري بإمتياز.

و من خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة عديد القرارات و المراسيم التي أحدثها تيرمان باسم الحكومة العامة بالجزائر ، و التي كان لها انعكاسات إيجابية على فرنسا و سلبية على الجزائريين و مستقبلهم في ظل النظام الاستعماري الاستيطاني.

جدول رقم (2)المراسيم و القرارات ما بين 1881- 1891[30]

السنة	عدد المراسيم	عدد القرارات
1881	1	6

(29) Ibid.p.72.
(30) Ibid.p.73.

1882	223	280
1883	211	273
1884	249	254
1885	249	236
1886	266	308
1887	272	375
1888	234	398
1889	266	398
1890	274	401
1891	75	87
المجموع	2.320	3.016

نستقرأ من خلال هذه الإحصائيات أن صدور القرارات و المراسيم كان عمل شاق ، يتطلب جهدا كبيراً و عملاً ميدانيا واسعاً ، فإلى جانب هذه الترسانة القانونية و الإدارية تم صدور التعليمات و الأمريات الموجهة باسم الحكومة العامة إلى مختلف المصالح المسيرة للمستعمرة الجزائرية.

من هذا المنطلق تم تعيين تيرمان كحاكم عام للجزائر و هو الرجل الثاني في الحكم المدني بالجزائر ، ففي عهده صدر مرسوم 26 أوت 1881 الذي وضع مصالح المستعمرة الجزائرية تحت وصاية الوزرات بباريس مباشرة كالإدارة العامة و الشؤون الإسلامية و الضرائب وغيرها مما يعني أن هذا النظام هو قمة سياسة الإدماج. و يعاض الوالي العام في هذا النظام مجلس على شكل هيئة استشارية ، و يساعده 18 مندوباً إداريا للمجالس العامة للجزائر يسير الحكم مركزيا من الناحيتين المدنية و المالية. أما مرسوم 13 ماي 1882 فقد سمح للوزراء التدخل في شؤون حكومة الجزائر عن طريق سن التعليمات لتحديد المصاريف لمختلف الهيئات. [31]

تميز عهد تيرمان بتدشين مراكز استيطانية بالعملات الثلاث و التي بلغت 41 مركزاً ثم أضاف 12 مركزا جديدا. على سبيل المثال في عمالة وهران: فرندة و البيض(Geryville) شعبة اللحم(La flerierre) بلغت 20 مركز استيطاني ،و في الجزائر بلغت 16 مركزا: منها جندل(Lavigerie) و عين التركي(Margueritte) بعين الدفلة حاليا تيسيمسيلت(Vialar). و في قسنطينة بلغت عدد المراكز الإستيطانية 17 منها برج

(31) Boudot,Joseph ,Le régime financier de l'Algérie, thèse pour le doctorat, imprimerie Berger-Levrault et Cie,Nancy,1900.pp.23-24.

بوعرريج(Tocqueville) و الطارف وواد أمزور(Colmar) [32].نستشف من هذه الأرقام أن إعادة تنظيم المراكز الاستيطانية في المناطق التلية جاءت بناء على قرار 21 ديسمبر 1881 ، و التركيز على إنشاء البلديات المختلطة ، و الحاصل أنعدد المراكز الاستيطانية في عهده بلغ 175 مركزاً. . و في إرسالية موجهة إلى حكام المقاطعات الثلاث الجزائر ، وهران ، و قسنطينة مؤرخة في 2 فبراير 1882 ، أوضح الحاكم تيرمان لهؤلاء كيفية التوسع و الاستيلاء على الأراضي بطريقة منتظمة ، مشيرا إلى مقولة المارشال بيجو الشهيرة: " لا يوجد استعمار حتى نوطن العائلات و نربطها بالأرض." و كنتيجة لهذه الإصلاحات تم استخلاص 35 ألف هكتار من الأراضي الخصبة [33].

كان أهم إنجاز تاريخي في عهد تيرمان حسب السيرة الذاتية هو تأسيس منظومة التلقيب الخاصة بالجزائريين ،و يتعلق الأمر بصدور قانون 23 مارس 1882 و المرسوم التنظيمي الذي أقرته الإدارة في 13 مارس 1883[34]، و الرامية إلى اختيار ألقاب جديدة للعائلات الجزائرية تدون في سجل الحالة المدنية بوثائق ثبوتية(شهادة :الميلاد- الزواج- الطلاق- الوفاة). من الناحية الاجتماعية كانت نتائجها جد إيجابية بخصوص تحديد هوية كل جزائري ، لكي يتسنى معرفة الأشخاص ضمن المجموعات السكنية. و تجدر الإشارة هنا أنه في السابق لم يستطع المعمرون من كيفية التعامل مع الجزائريين في مجالات البيع و الشراء للأملاك العقارية و كذا التعامل في جل الأنشطة التجارية و الصناعية ، فهذا القانون سيسمح مستقبلاً للجميع في سهولة التعامل بكل أريحية[35]. .كما تستطيع مكاتب الرهن العقاري من التمييز بين الملكيات و تمكنها من تسجيلها بطريقة منتظمة مما يتطابق مع وجود أسماء أصحابها بوثائق ثبوتية[36]. . أما عن سلبيات هذا القانون فقد جرد الجزائريين من وحدة القبيلة و تشتتت نسبهم ، و شوه ألقابهم .

---

[32] Robert, Achille, Biographie de Tirman, p.75

[33] Ibid, p.74.

[34] قليلة هي الدراسات الفرنسية التي كتبت عن هذا القانون باستثناء الدراسات التالي:

Ageron (Charles-Robert), Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), 1er édition, presses universitaires de France, Paris, 1986, T1, pp.176-183.

Mercier, Ernest, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie : ses lois sous la domination française, constitution de l'état civil, Paris, Ernest Leroux, ÉD, 1891.pp.41-43.

[35] Ibid. pp.77-78.

[36] صدر هذا القانون و شرح مواده في الفقرات التالية: 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، للمزيد راجع نص المواد:

Louis TIRMAN, « Gouverneur.- Instruction pour l'exécution du titre II de la loi du 23-3-1882. Etablissement des actes de l'Etat civil des indigènes musulmans de l'Algérie», In, Revue algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence, 1897, T.13.pp.103-110

شاع في الذاكرة الجماعية عند الجزائريين أن الاستعمار الفرنسي عمل على طمس المنظومة الإسمية لهم، عندما فرض عليهم منظومة ألقاب تتنافى و هويتهم، خاصة الألقاب النبزية و الجارحة لكثير من العائلات[37]. لقد ألف الروائي كاتب ياسين(1929-1989) "نجمة" سنة 1956 و التي تعد أحسن رواية كتبت باللغة الفرنسية من طرف جزائري [38]، أكد من خلالها على أن الجزائريين تم تصنيفهم خلال الفترة الاستعمارية ضمن الفئة المهمشة، وهذا بسبب تخليهم عن القبيلة و الاندماج مع المحتل. إن قانون 1882 حمل معه ثلاث مؤشرات:

- احصاء الجزائريين.
- توزيع الألقاب.
- تدابير عقابية تهدف إلى لا رجوع.

لا شك في أن عملية التلقيب شملت مناطق التل الجزائري و المناطق ذات النظام المدني، و قد انتشرت شائعات حينئذ مفادها أن وراء العملية هو تشجيع الفرنسية في كامل البلاد و التسجيل الطوعي للتجنيد الإجباري و معرفة التحصيل الضرائبي للجزائريين. و لعله من المفيد أن نشير في هذا السياق إلى أن الإدارة الاستعمارية عملت على تشجيع بعض الجزائريين لمن يسجل في الحالة المدنية بطريقة عفوية بتعويضهم بمبالغ مالية تتراوح ما بين 0.34 و 0.8 فرنك .و استمرت عملية الإحصاء و التسجيل عشر سنوات (1885-1894)، حيث تم تسجيل 310 ألف عائلة جزائرية في المناطق التلية[39].

أمر لافت للنظر في مسألة قانون التلقيب، بحيث سجلت ثلاث مشاكل جعلت من الصعب إحصاء سكان الجزائر و منحهم ألقاب التي جاءت من واقع الأب أو العم أو الأخ الأكبر في العائلة، و ترتبط بأخر مكان يسكنه، كما تم اختراع ألقاب ذات طابع فيزيولوجي و ألقاب فضيحة و قبيحة و مشينة في نفس الوقت. و تتمثل هذه الإشكالات في النواحي التالية:

---

[37] عديد العائلات الجزائرية غيرت ألقابها بمقتضى المرسوم 71- 156 المؤرخ في 3 جوان 1971، و المتعلق بتغيير الألقاب. فمنذ الاستقلال سنة 1962 و إلى غاية 2013 تم تسجيل 1200 طلب تغيير للألقاب أي ما بين 30 و 35 ألف لقب تم دراسته من طرف وزارة العدل الجزائرية. يعد هذا القانون الفرنسي (1882)، جريمة بشعة في حق الشعب الجزائري، و عليه متى تعتذر فرنسا مرة أخرى على أفعالها الشنعاء؟ كيف يمكن إصلاح منظومة الأنساب الضائعة؟ لقد تسبب ضباط المكاتب العربية بعنصريتهم و جهلهم ،و من ساعدهم من العملاء الجزائريين في طمس معالم الشخصية الجزائرية المتجذرة أطنابها في عمق التاريخ، كل هذا تحت أعين الإدارة الاستعمارية.

[38] kateb,Yacine, Nedjma, éd ,du Seuil,Paris,156,256p.

[39] Ibid., p.153

1- تبعثر القبائل الجزائرية في مجالها الجغرافي بعد فشل المقاومة الشعبية. و قد أدى إلى هجرة عديد عائلاتها نحو المغرب أو تونس أو المشرق العربي ، يضاف إلى ذلك تعرض الكثير من قيادات القبائل إلى السجن و النفي ، و الحاصل انقسام العائلة و زوال أفرادها.

2- استحواذ الكولون على أراضي القبائل بطرق قانونية أحدثتها الإدارة الاستعمارية في اطار سياسة التغريم و المصادرة ، مما أدى بالكثير من العائلات إلى هجرة أراضيهم و انتقالهم إلى مجالات جغرافية أخرى بحثا عن تحسيس ظروف معيشتهم.

3- الجهل بقيمة الإحصاء ، كانت وراء تقديم الجزائريين للإدارة الاستعمارية معلومات خاطئة و مغلوطة

و نرى من المفيد هنا أن ننشر إحدى الفقرات المعبرة عن ذلك: " تحطيم ميراث القبيلة ينتهي عند سجلات الحالة المدنية ، سجلات تم إحصاءها و تقسيمها على الأحياء". فالسجل المدني أصبح نقمة على الجزائريين ، بموجبه تحطمت جينيولوجية الشعب الجزائري ، و أصبح يعتمد على قانون نابوليون أو القانون المدني الذي أقرته فرنسا سنة 1803[40]. تعد مسألة تقنين منظومة الملكية الفردية في الجزائر التي أحدثها مقترح تيرمان في صدور قانون سنة 1887 الذي كان وراء فرنسة أراضي الجزائريين ، عملا خطيرا سمح بسهولة انتقال و بيع ملكية العرش ، و قدمت خدمات جليلة للكولون في مجال التنظيم العقاري في مناطق واسعة من مناطق التل الجزائري بفضل مكاتب الرهن العقاري. كان لهذه المدونة الجديدة في تاريخ الجزائر المستعمرة انعكاس خطير على اقتصاد الجزائر و بموجبه تم تأسيس الملكية الفردية التي صودق عليها بتاريخ 1887.و في عهد تيرمان تم استرجاع و تسجيل 2.170.000 هكتار.[41]

و في ذات السياق خاض المعمرون مغامرة زراعة المضاربة ، و هي زراعة الكروم التي تعرضت لمرض الفيلوكسيرا (Phylloxéra)بفرنسا. لقد تسبب هذا المرض القادم من فرنسا أضراراً جسيمة بالكروم الجزائرية زمنئذ ، و كان السبب في ذلك ما أقره مرسوم 1884 الذي سمح باستيراد الكرمة من فرنسا بكل أنواعها إلى الجزائر ، ففي سنة 1886 تم إنشاء مصلحة خاصة بالفيلوكسيرا بإدارة ثلاث أساتذة يمثلون العملات الثلاث للنهوض بالكرمة الجزائرية. [42] وقد بلغت المساحة المزروعة للكروم في الجزائر حتى العام 1889 بـ 91 ألف

---

[40] État civil indigène d'Algérie, In, https://www.wikiwand.com/fr/État_civil_indigène

[41] Robert, Achille, op.cit., pp.77-78.

[42] أجيرون ،شارل روبير ، المرجع السابق ، ص ص 81- 90.

هكتار ،و هو ما جعل ترابوت(Trabut) و مارس(Marès) يؤكدان على تهافت المعمرين على زراعة الكرمة بقولهما: " زرعت الكرمة في كل مكان ، حتى في الأراضي الأكثر رداءة ، و في الأماكن البعيدة عن طرق المواصلات" [43] ، لقد توجه كل المعمرين الكبار منهم و الصغار نحو زراعة الكروم المربحة ، و تدخلت المؤسسات المالية للسيطرة عليها.

اهتم تيرمان بالقطاع الغابي و أولى له العناية الكبرى ضمن مشاريع سياسة التشجير ،ففي إرسالية مؤرخة في 7 أبريل 1884 وجهها إلى محافظي الغابات في مقاطعات الجزائر بتوسيع شبكة التشجير حتى تخوم الصحراء ، كما سمح له مرسوم 24 ديسمبر 1886 بتفويض من وزير الزراعة بتعيين مختلف الكوادر المشرفة على القطاع الغابي ، كما أمر بتأسيس المشتلات في شتى المناطق الجزائرية بغرض تطوير و غراسة الشجار بكل أنواعها[44]. أما بخصوص قطاع الشغال العمومية فكانت من اهتماماته الاستراتيجية ، إلى جانب توسيع و تجهيز الموانئ الجزائرية ، و توسيع شبكة الطرق و تعبيدها ، و ربط مختلف المناطق التلية بالهضاب بواسطة خطوط السكك الحديدية ، و إنشاء القناطر و الجسور ، و إعطاء أهمية بالغة لقطاع المناجم[45] .

و تجدر الإشارة هنا أن القطاع الزراعي كان في استراتيجية تيرمان حيث تعرضت الجزائر طوال فترة حكمة لظاهرة انتشار و غزو الجراد الذي جاء على الأخضر و اليابس ، فأهلك المزروعات و تضرر الفلاحون ، فقام الوالي بزيارات ميدانية ووعد بقديم الدعم و تعويض المزارعين جراء إتلاف محاصيلهم بسبب الجراد[46]. و لا ننسى في هذا الصدد أنه في عهد تيرمان تم انشاء قانون الأهالي البغيض(الأنديجانا)Code Indigénat ، و الذي كرس في جدولة خاصة في هذا السياق نحو41 مخالفة ضد الجزائريين سنة 1881 ، لتتحول إلى 21 مخالفة في قانون 25 جوان 1890. كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو احتفاظ حكام المقاطعات و الإداريين المستوطنين في البلديات بصلاحيات تطبيق الأحكام الزجرية على غالبية الجزائريين. و مما يلاحظ في هذا الصدد أن السيرة البيوغرافية لتيرمان لم تتعرض لهذه المخالفات[47]. يصف الشريف الساحلي هذا النظام القمعي (قانون الأهالي):" يخضع الجزائريون الأهالي ، فيما يخص قمع الجرائم ، الجنح و المخالفات ، القوانين خاصة ، هي

---

[43] le Dr L. Trabut et R. Marès, L'Algérie agricole en 1906, ALGER, Imprimerie Algérienne, 1906, pp.135-136

[44] Robert, Achille, op.cit., pp.80.

[45] Ibid.pp.80-81.

[46] Ibid.p.82.

[47] للاطلاع على الخطايا التي يعاقب عليها قانون الأهالي ، يراجع: صالح ،عباد ، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 85 ، هامش: 2

بعيدة عن القانون العام. إن هذا النظام المسمى بالأنديجانا ،أنشأ لهم مخالفات خاصة. "(48)

أنهت السيرة بسرد محافل الحاكم العام تيرمان المتمثلة في الإنجازات العسكرية ، فظهور ثورة بوعمامة في قطاع الجنوب الوهراني أقلقت الإدارة الاستعمارية خاصة في عمالة وهران ،مما أجبر إدارة الاحتلال إلى تكليف الجنرال دليباك(Delebecque) القائد العسكري لمقاطعة وهران بملاحقة الثور و القضاء عليهم ، فوضع حدا لثورة بوعمامة الذي حسب التأبينة اندحر و فر إلى المغرب(49) .

تعد ثورة بوعمامة(1838-1908)،حركة مقاومة جزائرية ، تزعمها الشيخ بوعمامة ضد الاحتلال الفرنسي في الجنوب الغربي للقطاع الوهراني ،و استمرت من 1881 حتى1908 ،و تعد أطول الثورات في تاريخ المقاومة الشعبية الجزائرية. و هي امتداد لثورة أولاد سيدي الشيخ(1864-1867). كان من أبرز نتائجها ما يلي:

- تحديها لمشاريع الجمهورية الفرنسية الثالثة خاصة في عهد الوالي العام تيرمان.
- محاولة فرنسا إخماد الثورة بواسطة قضية الأمان ما بين 1882- 1892. (50)
- عجلت الثورة بإتمام مشاريع السكك الحديدية في المنطقة وربط الشمال بالجنوب(51).

تشير نهاية السيرة التأبينية بأنه تخليدا لذكراه و عظمة انجازاته السياسية و الإدارية و العمرانية و العسكرية و العنوان الذي قدمه في مجال ازدهار و أمن المستعمرة الجزائرية ، يتلخص في كلمة واحدة:" تطور واسع في بروع الجزائر."، و تخليدا لهذه الذكرى ، طالب المعمرون من الحكومة العامة بالجزائر إطلاق اسمه على مركز استيطاني يعرف بـ Tirman ، وهو مركز تابع لدئرة سيدي بلعباس ، يبعد عنها بـ 40 كلم (تغاليمات

---

(48) Cherif,Benhabilles ,L'Algérie française vue par un indigène ,imprimerie orientale,Fontana,Fréres,Alger,1904,pp.118-119

(49) Ibid.p.82.

(50) أقر تيرمان في عهدته الأمان المشروط ، الذي أبلغ في بوعمامة سنة 1886 ، و بأن رجوعه إلى الجزائر مرهون بتسليم نفسه بدون شرط ، مع احالته على العدالة للنظر في الدور الذي أداه في الحوادث التي جرت بالجنوب الوهراني ، ينظر: عبد الحميد ،زوزو ، ثورة بوعمامة : 1881-1908 ،(جانبها السياسي) ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1983 ، ج2 ، ص 11.

(51) بعد استدعاء الجنرال دلباك من تونس و هزمه لثورة بوعمامة الذي و هرب نحو الأراضي المغربية لعدم تكافئ الفرص بين قواته و قوات الاحتلال. سعت إدارة تيرمان إلى إقامة عديد المشاريع في المنطقة منها: ايصال الخط الحديدي إلى عين الصفراء و شق الطرق و إقامة الجسور ، و زرع الحصون العسكرية من أجل حماية الاتصالات بين عين الصفراء و فيقيق و ربط المنطقة بخط حديدي سنة 1887.للمزيد يراجع:

Rinn (Louis), « Nos frontières sahariennes », *In, RA, n°* 30, 1886, pp.217-224.
Garrot,Henri, Histoire général de l'Algérie Alger ,imprimerie ,Crescenzo, Voutes bastionnord,1910,pp.997-998.

حاليا). كانت هذه المستوطنة زمنئذ تضم 87 مسكنا يقطنه 450 معمر فرنسي أثناء إطلاق التسمية عليه.[52] طبقت على الجزائر باسم الدمج ، جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي و القضاء ، و باسم المصالح الخاصة للمستعمرة.

رافق سياسة الدمج الإداري تشجيعا جديداً في أسلوب الإلحاق الذي ابتكره النواب في الجزائر منذ 1881 ، و بمقتضاه دمجت الجزائر بفرنسا و جميع شؤونها الإدارية و السياسية. و إذا كانت سياسة الدمج قد أحرزت انتصاراً كبيراً في جميع الميادين ، فإن القانون الفرنسي لم يعتبر الجزائريين في يوم من الأيام كفرنسيين متساوين في القانون مع المعمرين ، و بالعكس تماما فإن سياسة الإخضاع التي طبقت عليهم تحت نظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية التي أنشأت في عهد تيرمان ، وهي سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام.

كانت الغاية من هذه الإجراءات احتفاظ الحكام الإداريين بالصلاحيات الزاجرة الممنوحة لضباط المكاتب العربية كي يفرضوا أنفسهم على الجزائريين ، إنها معاقبة بدون حكم و عمليا بدون رقابة ، و التي منحت لحكام البلديات المختلطة منذ العام 1881 الصلاحيات التأديبية.

الخاتمة:

في الواقع ظل الجزائريون خاضعون لعقوبات خاصة من اعتقال إداري ، و وضع تحت الرقابة الإجبارية ، و غرامات جماعية ، و مصادرات فردية و جماعية ، وفرضت عليهم رخصة سير داخلية من أجل التنقل خارج القرى. استخدمت في عهد تيرمان سياسة الدمج لطمس السمات المميزة للشخصية الجزائرية بكل معالمها الحضارية ، فحوربت المؤسسات الدينية بدون هوادة و على رأسها نظام القضاء.

لقد انتزع من القضاء صلاحية النظر في جميع القضايا العقارية بعد صدور مرسوم 10 سبتمبر 1886 ، و أدت سياسة فرنسا في عهد تيرمان إلى تغيير أسماء المدن و القرى ، و أحس الجزائريون بالمذلة و العار عندما فرض عليهم السجل المدني نظام التلقيب الذي لزمهم أخر الأمر ، و باسم سياسة الدمج ثم العلمنة حددت الكتاتيب القرآنية وروقبن الزوايا و أنشطتها التعليمية و التربوية ، و نقص عدد معلمي القرآن الكريم ، فأدى هذا كله إلى تراجع و تقهقر اللغة العربية و آدابها ، لتحل محلها الدارجة و تشجيع اللهجات المحلية ، و مارست الإدارة الاستعمارية سرا في المسألة الجزائرية سياسة فرق تسد و اقسم و احكم.

---

(52) obert, Achille, Biographie de Tirman, p.84

ملحق

صورة تمثل الصفحة الأولى من قانون الحالة المدنية للجزائريين خلال الفترة الإستعمارية

في 23 مارس 1882

BULLETIN DES LOIS

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

N° 689.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

N° 11,663.—*Loi qui constitue l'État civil des Indigènes musulmans de l'Algérie.*

Du 23 Mars 1882.

(Promulguée au *Journal officiel* du 24 mars 1882.)

LE SÉNAT ET LA CHAMBRE DES DÉPUTÉS ONT ADOPTÉ,

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE PROMULGUE LA LOI dont la teneur suit :

TITRE I^er^.

CONSTITUTION DE L'ÉTAT CIVIL DES INDIGÈNES MUSULMANS.

ART. 1^er^. Il sera procédé à la constitution de l'état civil des indigènes musulmans de l'Algérie.

2. Dans chaque commune et section de commune, il sera fait préalablement par les officiers de l'état civil, ou, à leur défaut, par un commissaire désigné à cet effet, un recensement de la population indigène musulmane.

Le résultat de ce recensement sera consigné sur un registre matrice tenu en double expédition, qui mentionnera les noms, prénoms, profession, domicile, et, autant que possible, l'âge et le lieu de naissance de tous ceux qui y seront inscrits.

3. Chaque indigène n'ayant ni ascendant mâle dans la ligne paternelle, ni oncle paternel, ni frère aîné, sera tenu de choisir un nom patronymique, lors de l'établissement du registre matrice.

Si l'indigène a un ascendant mâle dans la ligne paternelle, ou un oncle paternel, ou un frère aîné, le choix du nom patronymique appartient successivement au premier, au deuxième, au troisième.

Si l'indigène auquel appartiendrait le droit de choisir le nom patronymique est absent de l'Algérie, le droit passe au membre de